Distribution: Restricted EB 2004/83/R.35/Rev.1 2 December 2004
Original: English البند 11 (هـ)(iv) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية السودان

من أجل

برنامج إدارة الموارد في غرب السودان

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة البرنامج iv

موجز القرض v

موجز البرنامج vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع السودان 4

الجزء الثاني – البرنامج 5

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 5

باء – أهداف البرنامج ونطاقه 6

جيم – عناصر البرنامج 6

دال – تكاليف البرنامج وتمويله 11

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 11

واو – التنظيم والإدارة 12

زاي – المبررات الاقتصادية 14

حاء – المخاطر 14

طاء – الأثر البيئي 14

ياء – السمات الابتكارية 14

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 15

الجزء الرابع – التوصية 15

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 17

الذيول

		الصفحة
الذيل الأول:	البيانات القطرية	1
الذيل الثاني:	التمويل السابق للصندوق في السودان	2
الذيل الثالث:	الإطار المنطقي	3
الذيل الرابع:	مخطط تنظيمي	8

معادلات العملة

وحدة العملة	=	دينار سوداني
1.00 دولار أمريكي	=	265 دينارا سودانيا
1.00 دينار سوداني	=	0.0038 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر
1 فدان	=	0.42 هكتار = 1.03 آكر

حكومة جمهورية السودان

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

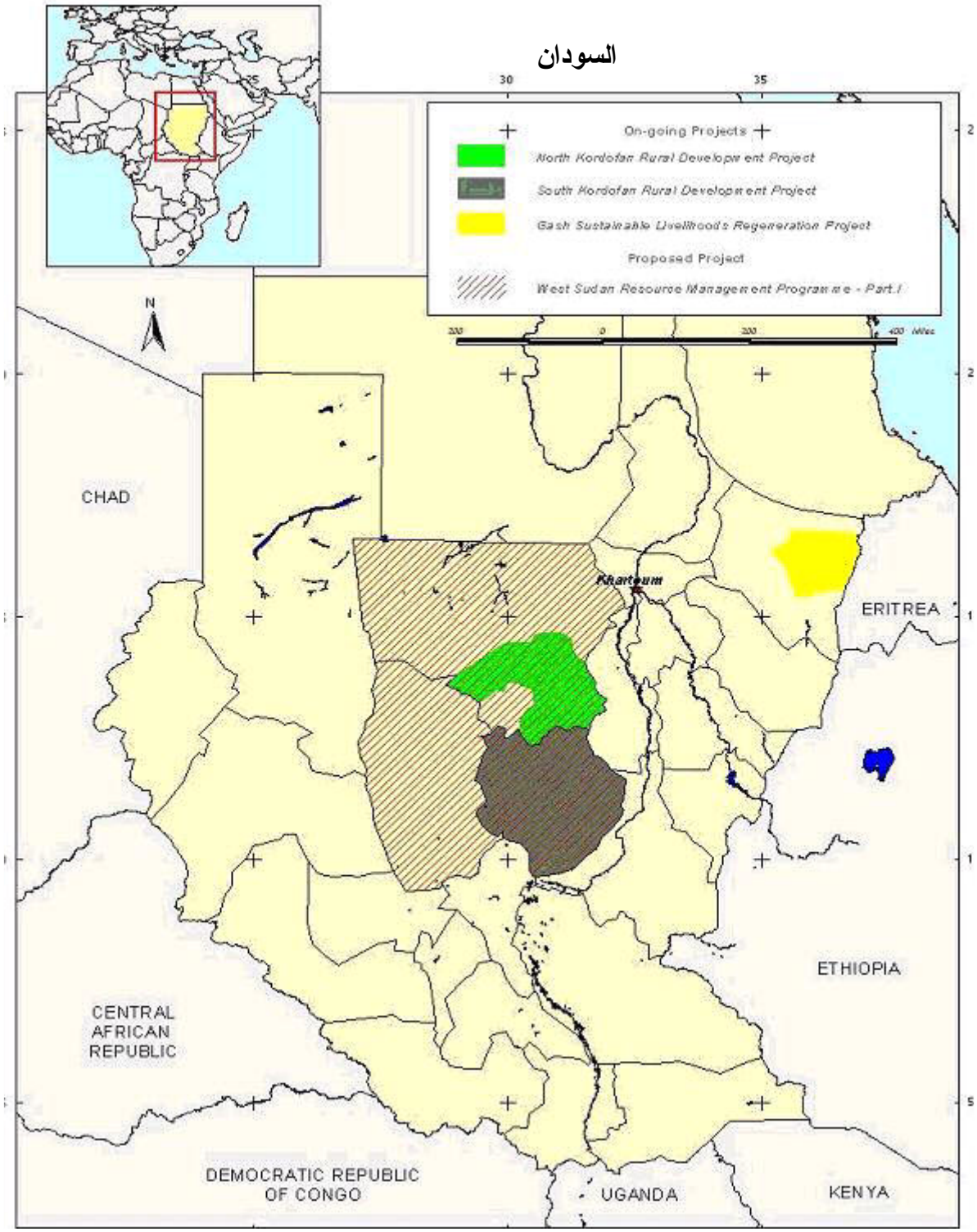

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية السودان

برنامج إدارة الموارد في غرب السودان

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية السودان
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والغابات الاتحادية
التكلفة الكلية للبرنامج:	49 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	17.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 25.5 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	تحدد لاحقا
قيمة التمويل المشترك:	8.6 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	تحدد لاحقا
مساهمة المقترض:	12.8 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.6 مليون دولار أمريكي
مساهمة المؤسسة المالية المشاركة:	000 500 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

المستفيدون من البرنامج. تم تحديد السكان المستفيدين من البرنامج بشكل مباشر أو غير مباشر استناداً إلى اتجاهات الاستثمار الرئيسية للبرنامج وهي إدارة الموارد الطبيعية، والتسويق، والإرشاد الزراعي، والتنمية المجتمعية. وسيفيد من البرنامج نحو 200 000 أسرة تعيش حول 17 مسلكاً من مسالك الماشية وستة أسواق في منطقة البرنامج التي تشمل شمال وجنوب وغرب كردفان. ومن المتوقع أن يتألف المستفيدون المباشرون من 44 000 أسرة من الحضر و7 000 أسرة من الرعاة الرحل. وستشرك النساء في التيار الرئيسي لأنشطة البرنامج من خلال سلسلة من التدابير الاستهدافية المباشرة والتفاعلية.

أسباب الفقر. يعاني ما بين 50 و75% من سكان منطقة البرنامج من الفقر الذي تتمثل ظواهره الرئيسية في انعدام الاكتفاء الذاتي في الأغذية، وارتفاع تكاليف الوصول إلى المياه، وقلة اليد العاملة، والحصول على الأراضي من خلال تقاسم المحاصيل أو على أساس الهبة، وقلة الثروة الحيوانية لدى السكان، وعدم توافر أعمال غير زراعية. ويتكرس الفقر بفعل انخفاض المدخلات وقلة المخرجات في الزراعة مما يحد من قدرة صغار المزارعين على امتلاك الأصول على المدى الطويل ويجعلهم عرضة لتآكل الأصول (لاسيما الثروة الحيوانية) ويدفع بهم إلى النزوح من جراء حالات الجفاف والنزاعات الأهلية. وترتبط عوامل الفقر الرئيسية بانخفاض الاستثمار اقتصادياً واجتماعياً في القطاع البعلي التقليدي والإدارة غير الكفوءة وموارد الأرض والمياه مما يخلق انطباعاً بندرتها ويؤجج الصراعات، وبارتفاع أسعار المنتجات بسبب ضعف البنى الأساسية في مجال النقل.

كيف يساعد البرنامج المجموعة المستهدفة؟ من المقرر أن يقدم البرنامج المساعدة للمجتمعات الرعوية والزراعية من خلال ما يلي: (i) تحديد مناطق الأراضي المخصصة للرعي وتلك المخصصة للزراعة التقليدية والممكننة منعاً للتعديات؛ (ii) تحديد مسالك الماشية استناداً إلى تحديد مناطق الأراضي وتسجيل المسالك لصالح مجموعات الرعاة؛ (iii) تحسين إمكانات الحصول على المياه للاستخدام المنزلي والحيواني؛ (iv) اعتماد صيغ تسويقية كفيلة بتحسين القيمة السوقية للمحاصيل أو الحيوانات المباعة؛ (v) تعزيز التغطية بخدمات الإرشاد الزراعي؛ (vi) تعزيز دور المنظمات المجتمعية والحكومية المحلية ومساءلتها. وتشكل الأسر المعدمة أيضاً جزءاً من المجموعة المستهدفة؛ وتعيش هذه الأسر على العمل المأجور والصدقات وتمثل 15% من السكان. وسيساعد البرنامج هذه الفئة السكانية عن طريق تجديد الثروة الحيوانية والتدريب المهني وتمويل المنشآت المدرة للدخل. وحرصاً على مشاركة المرأة في البرنامج وانتفاعها منه سيتم الالتزام بما يلي: (i) تعيين موظفات إرشاد زراعي بغية تيسير تقديم الخدمات للنساء الريفيات؛ (ii) اعتبار إذكاء الوعي بمسائل التمايز بين الجنسين والتدريب عليه جزءاً من بناء قدرات المجتمعات المحلية؛ (iii) وتحديد نسب إلزامية لمشاركة المرأة في الأنشطة التقنية وفي المنظمات المجتمعية.

مشاركة المستفيدين. سيخلق البرنامج بيئة ممكنة تيسر تعزيز المنظمات المجتمعية عن طريق: (i) إنشاء حوافز قانونية تشجع نقل إدارة الموارد الطبيعية إلى المجتمعات المحلية التي تستخدمها؛ (ii) توفير حوافز سوقية للمنظمات المجتمعية من خلال نشر معلومات السوق وإدارة نظام التمويل المسبق ونظام المزاد المفتوح للماشية؛ (iii) توفير

الموارد من أجل تعزيز المنظمات المجتمعية ونظم الخدمات الخارجية في المراكز. وسيضمن نظام لرصد الفقر مفصل حسب الجنس وقائم على نظام إدارة النتائج والأثر تناسب المشاركة مع المنافع.

السمات الابتكارية. يوظف البرنامج خبرة مؤسسية اكتسبت على مدى ما يزيد عن عقدين اثنين لدعم إصلاحات في مجال إدارة الموارد الطبيعية اعتبرت ضرورية من أجل الحد من الفقر. وسيطلق البرنامج مبادرات تسويقية هدفها توفير حوافز سوقية للمنتجين ولحكومة الولاية من أجل تعزيز كفاءة تخصيص الموارد الطبيعية وإدارتها. وسيكون البرنامج في تصميمه وتنفيذه لاحقاً نموذجاً يتم على أساسه إعداد ووضع ممارسات مناسبة لإدارة الموارد الطبيعية تلبي احتياجات الفقراء من رجال ونساء وتشكل أداة لحل النزاعات المتصلة بالأراضي والمياه.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية السودان
من أجل
برنامج إدارة الموارد في غرب السودان

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية السودان بما قيمته 17.05 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 25.5 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمساعدة في تمويل برنامج إدارة الموارد غرب السودان. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - السودان، بمساحته التي تبلغ 2.4 مليون كيلو متر مربع، هو أكبر بلد في إفريقيا وأحد أفقر بلدان العالم. ويبلغ عدد سكانه قرابة 33 مليون نسمة علماً بأن معدل النمو السكاني يصل إلى زهاء 2.2% سنوياً. ووفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً فقد كان هناك 20 مليون نسمة تقريباً عام 2002 يعيشون تحت خط الفقر الذي يقل عن دولار أمريكي واحد في اليوم. والفقر في السودان ظاهرة ريفية في المقام الأول، كما أن مستواه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة الإنتاجية الزراعية. وقد هيمن نمط الكفاف المتسم بقلة المدخلات وقلة المخرجات على القطاع التقليدي بسبب ضعف هيكلية إدارة الموارد الطبيعية وقلة الاستثمارات في القطاع البعلي واستمرار النزاعات الأهلية.

2 - في عام 1997، شرعت الحكومة في برنامج للإصلاح الاقتصادي يرصده صندوق النقد الدولي حقق مكاسب جمة من حيث استقرار الاقتصاد الكلي. وقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 6% في السنة واستقر معدل التضخم في حدود 8% وشهدت الاستثمارات الأجنبية زيادة كبيرة لاسيما في قطاع النفط. ومع ذلك مازال الإنفاق الأمني يستنزف موارد البلاد إضافة إلى دين خارجي يتوقع أن يبلغ 25.0 مليار دولار بنهاية عام 2003، أي ما يعادل

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

135% من الناتج المحلي الإجمالي. وشرعت الحكومة بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية في إصلاح الإدارة العامة من خلال نقل السلطات التنفيذية إلى سلطات الحكم المحلي.

3 - يغلب الطابع الزراعي على الاقتصاد في السودان حيث تستقي نسبة تصل إلى 70% من السكان رزقها من هذا القطاع. وفي عام 2001، أسهمت الزراعة بنسبة 39% في الناتج المحلي الإجمالي وما تزال تعتبر قطاعاً بارزاً من قطاعات التصدير. وهناك ثلاثة نظم زراعية رئيسية في البلاد هي التالية: (i) الزراعة المروية؛ (ii) الزراعة البعلية شبه المميكنة؛ (iii) الزراعة التقليدية البعلية. وتبلغ حصة كل نظام من هذه النظم في الإنتاج الزراعي 29% و9% و61% من الإنتاج الزراعي على التوالي. وضمن القطاع فإن إنتاج المحاصيل يوفر نسبة 53% من الإنتاج الزراعي في حين تسهم الثروة الحيوانية بنسبة 38% والغابات ومصايد الأسماك بنسبة 9 في المائة. وعموماً فإن السودان قادر اليوم على إنتاج ما يكفي من الأغذية الأساسية لإطعام سكانه. إلا أن الأمن الغذائي على الصعيد القطري عرضة للتأثر بالمتغيرات السنوية والجغرافية إضافة إلى مشكلات التوزيع الخطيرة الناجمة عن سوء تنظيم الأسواق ونقص المستودعات والطرق.

4 - من المتوقع مواصلة الإصلاحات الاقتصادية في إطار اتفاق السلام المتوقع بين الشمال والجنوب. فبروتوكولات السلام التي جرى التفاوض عليها بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان تنص على إنشاء آليات من أجل إعادة توزيع الثروة والسلطة. وهناك ثلاثة عناصر ذات أهمية خاصة بهذا الصدد: (i) تعزيز الحكم اللامركزي وقاعدة موارده المالية؛ (ii) التشديد على إصلاح نظام حيازة الأراضي؛ (iii) إنشاء لجنة التخصيص والرصد الضريبي والمالي لضمان توزيع الأموال التي تحصل على الصعيد الوطني على الولايات. والتوقيع على اتفاق السلام الشامل رهن باستكمال الترتيبات الأمنية والخطة التفصيلية لتنفيذ بروتوكولات السلام.

5 - تصاعد النزاع في دارفور منذ عام 2003، ليصبح أزمة إنسانية، وأبرز الحاجة الماسة إلى تنمية مستدامة تشمل كل أقاليم السودان. وقد أصدر المجتمع الدولي قرارين عن الأمم المتحدة يدعوان الحكومة إلى تيسير وصول المعونة الإنسانية وتجريد ميليشيات الجنجاويد من أسلحتها وإحالة أفرادها إلى القضاء. وستعمد الأمم المتحدة في حال عدم الامتثال لقراريها إلى النظر في فرض عقوبات اقتصادية على الحكومة. وأبرز النتائج الناجمة عن النزاع حتى اليوم هي الخسائر في الأرواح والتكاليف الاقتصادية. وإضافة إلى فجوة الأغذية التي نشأت بسبب خسارة موسم الأمطار في دارفور فمعدلات الهطول كانت أقل من معدلها في المناطق البعلية الأخرى مهددة بوقوع نقص كبير في الأغذية عام 2005. وفضلاً عن هذا فإن تجارة المواشي في دارفور قد انتقلت إلى كردفان مما زاد الضغط على مرافق الرعي والمياه. وعلى الرغم من الصراع الدائر في دارفور فإن ولايات كردفان ما زالت عموماً خالية من النزاعات وأعمال قطع الطرق.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

6 - مول الصندوق منذ عام 1979، ما مجموعه 12 مشروعاً استثمارياً في السودان بقروض بلغ مجموعها 147 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وقد أدى ذلك إلى تعبئة 129.77 مليون دولار أمريكي من الحكومة و143 مليون دولار أمريكي من الجهات المشاركة في التمويل و7.8 مليون دولار أمريكي من مساهمات المستفيدين. وتتصل أهم

الدروس المستفادة من برنامج إدارة الموارد في غرب السودان بالعوامل التي تعزز آثار المشاريع على الحد من الفقر في المناطق البعلية ومنها على وجه الخصوص عملية التحول إلى اللامركزية والانتقال من النزاع إلى السلام وتنظيم المجتمعات المحلية وتمكين المرأة.

7 - تعرضت عملية التحول إلى اللامركزية للتقلبات منذ عام 1998، مع إعادة تنظيم اختصاصات وصلاحيات الحكم المحلي باستمرار. إلا أن الحكم المحلي مازال ضعيفاً على الرغم من السلطات التي اكتسبها لأنه يعاني من نقص الموارد ومن غياب قاعدة مالية مناسبة. وقد سعت المشاريع الممولة من الصندوق إلى التعامل مع هذه التغيرات بالاستثمار في تنظيم المجتمعات المحلية وإنشاء خدمات خارجية على صعيد المراكز تتسم بكفاءة التكاليف والعمل على جعل تقديم الخدمات الاجتماعية قائماً على المجتمعات المحلية.

8 - وقد أتاح هذا التركيز على الاستثمار على مستوى القاعدة لبرنامج التنمية الريفية لجنوب كردفان – الذي يقع في منطقة كانت منطقة نزاع – أن يبلغ المجتمعات المحلية الواقعة في مناطق الحكومة والأراضي التي يسيطر عليها الثوار. والمدخل إلى ذلك هو العمل مع المجتمعات المحلية التي مزقها النزاع وتوزيع المدخلات الزراعية فيها (بذور وأدوات ورعاية بيطرية) بهدف تعزيز الأمن الغذائي وقدرة المجتمعات المحلية على البقاء في وجه بوار المحاصيل وتفشي الأمراض. وقد أثبت الزعماء المحليون والمنظمات غير الحكومية وفرق الإرشاد الزراعي المحلي أنهم أفضل الوسطاء في هذا المجال. ومن السمات الخاصة بتصميم برنامج التنمية الريفية لجنوب كردفان التي جعلت تحقيق هذه التغطية أمراً ممكناً ما يلي: (i) تغطية البرنامج لسائر أنحاء الولاية؛ (ii) نهجه المجتمعي؛ (iii) وجود فريق لإدارة البرنامج منفتح على المجتمعات المحلية ومدرك لقضايا العدالة والإنصاف.

9 - يتطلب إعمال مفاهيم الاعتماد على الذات والمساواة بين الجنسين وقتاً طويلاً. وقد كان التغير الذي طرأ على مواقف المجتمعات المحلية على مدى ثلاث إلى أربع سنوات في إطار برنامج التنمية الريفية لشمال كردفان وبرنامج التنمية الريفية لجنوب كردفان ونقلها من الاعتماد على المساعدات إلى الاعتماد على الذات تغيراً هائلاً ومبشراً. أما فيما يخص مسألة تمكين المرأة فيمكن القول أن مشاركتها في القرارات المجتمعية مازالت رمزية. وقد وفر البرنامجان للنساء فرصاً للتدريب على المهارات القيادية وأنشطة للتوعية بقضايا تمايز الجنسين للزعماء المحليين وأنشأ آليات لمساءلة النساء والرجال عن أدائهم في إدارة المنظمات المجتمعية.

10 - يمكن تعزيز استدامة هذه البرامج والمشاريع ودورها في الحد من الفقر من خلال ما يلي: (i) معالجة حقوق الانتفاع من الأراضي الزراعية والمراعي ووضع حوافز للاستثمارات الرامية إلى تعزيز إنتاجية الأراضي والعناية بها؛ (ii) إزالة العوائق المؤسسية والتنظيمية في وجه التخطيط والاستثمار في مجال المياه ونقل إدارة المياه إلى المستخدمين أو إلى منظمات أخرى تخضع للمساءلة؛ (iii) الحد من هامش التسويق كيما تعود المكتسبات التي تتحقق في الإنتاجية إلى المزارع على نحو تناسبي؛ (iv) حشد استثمارات حكومية إضافية في القطاع الزراعي. وبهذا يكون الحد من الفقر على المدى الطويل في المناطق البعلية رهناً بمزيج من الاستثمارات التي تديرها المجتمعات المحلية وإصلاحات في مجالات الأراضي والمياه والتجارة بهدف تحسين إنتاجية زراعة الحيازات الصغيرة وتعزيز الأثر الإنمائي للميزنة والاستثمار من جانب الولاية.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع السودان

سياسة السودان من أجل استئصال الفقر

11 - استكملت الحكومة مشروع الوثيقة المرحلية لاستراتيجية الحد من الفقر لشمال السودان، كما أن الجبهة الشعبية لتحرير السودان قد وضعت تصوراً لاستراتيجيتها للحد من الفقر. وقد اجتمع الطرفان في كينيا في سبتمبر/أيلول 2004 لإصدار استراتيجية وطنية لاستئصال الفقر تعطي الأولوية لمعالجة الأسباب الرئيسية للفقر في السودان المتصلة بالعوامل الاقتصادية الاجتماعية وقيود الاستيعاب السياسي وقصور السياسات. وتعتبر قضايا الحرب والنزاع الأهلي وتدهور البيئة وضعف البني الأساسية أسباباً ثانوية للفقر ومجرد تشعبات عن الأسباب الرئيسية. وتشمل العناصر الرئيسية لاستراتيجية استئصال الفقر الوطنية ما يلي: (i) الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ (ii) تعزيز عملية التحول إلى اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية؛ (iii) إعطاء الأولوية للاستثمار في المناطق البعلية التقليدية وللإدارة السليمة للموارد البشرية. ويمثل عنصر السياسات الأخير هذا تحولاً هاماً عن السياسات الماضية التي كانت تعكس تحيزاً كبيراً لصالح المناطق الحضرية والزراعة المروية. لهذا فإن برنامج إدارة الموارد في غرب السودان هو برنامج راسخ ضمن إطار السياسات الوطنية للفترة الانتقالية وسيوفر الأدوات اللازمة لتوجيه التحول الكبير في السياسات في مجال الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية.

أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر

12 - تقوم المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة متعددة الأطراف والثنائية التي علقت مساعداتها الإنمائية للسودان في التسعينات بإحياء برامجها اليوم. وأشمل إطار لإنعاش السودان وإعادة بنائه وتنميته وأكثره تفصيلاً هو بعثة التقدير المشتركة بقيادة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائية برعاية محفل شركاء سلطة التنمية الحكومية الدولية[2]. والمبادئ التوجيهية التي تسترشد بها بعثة التقدير المشتركة هي استئصال الفقر وتقليص التباين بين الأقاليم وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشارك الصندوق في بعثة التقدير المشتركة بالمساهمة في وضع استراتيجية لقطاع الزراعة وتصميم تدخلات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل بشأن زراعة الحيازات الصغيرة في المناطق البعلية. وستستخدم الوثيقة النهائية لبعثة التقدير المشتركة المقرر استكمالها عام 2004 للتنسيق بين الجهات المانحة ولحشد الأموال.

استراتيجية الصندوق في السودان

13 - في إطار وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أعدها الصندوق عن السودان (2002)، اتفقت الحكومة والصندوق على استراتيجية تتسم بما يلي: (i) إبراز الحاجة إلى التركيز على المجموعات السكانية المحرومة في المناطق التي يسود فيها نظام الزراعة البعلية؛ (ii) ترويج المشروعات ذات الأهمية المباشرة لاستراتيجيات موارد الرزق التي تعتمدها المجموعات المستهدفة؛ (iii) تمكين النساء من المشاركة بشكل كامل في عملية التنمية؛ (iv) تشجيع استخدام المشروعات الاستثمارية لاستهلال إصلاحات هامة في السياسات وللمساهمة في جهود إرساء

[2] يتألف محفل شركاء سلطة التنمية الحكومية الدولية من الولايات المتحدة والنرويج والمملكة المتحدة وإيطاليا.

السلام؛ (v) الاعتماد على تعزيز علاقات الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني؛ (vi) الاتساق مع التوجهات الأساسية للإطار الاستراتيجي الشامل للصندوق والاستراتيجية الإقليمية واستراتيجية الحكومة للحد من الفقر.

14 - وفي هذا السياق فإن الوجهة الأساسية للاستراتيجية هي مساندة استراتيجيات موارد الرزق التي تعتمدها المجموعات المستهدفة، مع التركيز على النهوض بالقدرة الإنتاجية للأسر الريفية وعلى توفير بيئة مؤسسية مساعدة. أما الوجهة الثانية للاستراتيجية فهي تمكين الرجال والنساء على حد سواء من المشاركة بصورة كاملة في عملية التنمية. وتتمثل الوجهة الثانية في ترويج الإدارة المحلية الرشيدة. وقد أقر البرنامج التجريبي للحضور الميداني عام 2003 وينتظر أن يدخل حيز التنفيذ قبل نهاية عام 2004. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج بتعزيز قدرة الحكومة على توجيه الإصلاحات المتعلقة بالإدارة الرشيدة للأراضي والمياه التي أصبحت تشكل جزءاً أساسياً من تصميم البرامج والمشاركة في التنسيق بين الجهات المانحة من أجل إعادة إعمار السودان وتنميته.

الأساس المنطقي للبرنامج

15 - تمت الموافقة على برنامج إدارة الموارد في غرب السودان كجزء من إطار الإقراض لمدة ثلاث سنوات المنصوص عليه في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية وكجزء من الاستثمارات في الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية. وتعتبر ولايات كردفان من حيث رأس المال المادي والبشري من أفقر ولايات السودان إذ تتراوح نسبة الفقر فيها بين 50 و75 في المائة. ومع ذلك فإن إنتاج الثروة الحيوانية والمحاصيل النقدية والتبادلات التجارية بها تجعل من هذه الولايات مساهماً رئيسياً في نمو الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد الوطني. ومما يعيق إعادة توزيع هذه الثروة محلياً على صعيدي الولاية والأسرة قلة الاستثمارات في القطاع البعلي وعدم ضمان حيازة الأراضي الناجم عن النزاعات على الأراضي والمياه وهوامش التسويق. والنتيجة هي نموذج للإنتاج قائم على قلة المدخلات وقلة المخرجات يرسخ الهشاشة ويأسر الأسر في نطاق الفقر. ونظراً للتوجه الأعرض الذي يتسم به برنامج التنمية الريفية لشمال كردفان وبرنامج التنمية الريفية لجنوب كردفان الجاريان حالياً والمعنيان بتطوير القدرة الإنتاجية للمجتمعات المحلية وتنمية رأس المال البشري فإن برنامج إدارة الموارد في غرب السودان يعني بإصلاح إدارة موارد الأراضي والمياه التي ترتكز إليها موارد الرزق المحلية. ومن شأن هذا الإصلاح أن يعزز بقوة التنمية والسلم في منطقة البرنامج.

الجزء الثاني - البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

16 - تغطي منطقة البرنامج وهي شمال كردفان وجنوبه وغربه مساحة إجمالية قدرها 000 380 كم مربع ومجموعة سكانية من 000 470 أسرة. لكن عمليات البرنامج تركز على 17 مسلكاً للماشية وستة أسواق في ولايات كردفان مما يعني تقديرياً أن تستفيد 000 200 أسرة من اعتماد الإصلاحات المتصلة بهياكل إدارة الموارد الطبيعية. ومن المتوقع أن يتألف المستفيدون المباشرون الذين يعتمدون مجموعات البرنامج التقنية من 000 44 أسرة حضرية و000 7 أسرة

رعوية. وسيتم إدماج النساء والمجتمعات الرعوية في أنشطة البرنامج من خلال سلسلة من تدابير الاستهداف المباشرة والتفاعلية.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

17 - **الهدف** العام لبرنامج إدارة الموارد في غرب السودان هو تعزيز عدالة وكفاءة واستقرار اقتصاد ولايات كردفان الثلاث من خلال ترشيد تنظيم واستعمال الموارد الطبيعية وتمكين الأسر الفقيرة من الحصول على الخدمات الإنتاجية وعلى شروط عادلة للتجارة. أما **الأهداف** الخاصة للبرنامج فهي التالية:

(أ) تشجيع قيام نظام لإدارة الموارد الطبيعية يتسم بالعدالة والكفاءة الاقتصادية والاستدامة البيئية؛

(ب) تيسير نشوء سلاسل تسويقية فعَّالة تنتج قيمة مضافة متاحة للنساء والرجال على حد سواء؛

(ج) تحسين موارد رزق الأسر الريفية الفقيرة سواء منها ما يرأسه رجال أو نساء وتعزيز إمكانات حصولها على الخدمات الإنتاجية والاجتماعية؛

(د) تعزيز القدرة في الولايات والمشتركة بين الولايات على إدارة الموارد الطبيعية الإقليمية على نحو مستدام وعادل تجاه المجتمع والجنسين.

18 - سيتم تنفيذ برنامج إدارة الموارد في غرب السودان على مدى ثماني سنوات. وسيجري تقييم أدائه عند منتصف المدة على أساس مؤشرات تحفيزية يقرر الوفاء بها استمرار البرنامج من عدمه.

جيم – عناصر البرنامج

19 - سيتألف البرنامج من خمسة عناصر هي: (i) إدارة الموارد الطبيعية؛ (ii) الخدمات المالية الريفية والتسويق؛ (iii) تنمية المجتمعات المحلية والإرشاد؛ (iv) الطرق الفرعية الريفية؛ (v) الدعم المؤسسي.

إدارة الموارد البشرية

20 - سيسهم هذا العنصر في تحقيق ما يلي: (i) تطوير هيكلية للإدارة الرشيدة للموارد البشرية يتسم بالكفاءة والعدالة والاستدامة البيئية في ولايات كردفان؛ (ii) تعزيز التنوع البيولوجي محسوباً بالقيمة العلفية للمراعي وبالزيادة التي تتحقق في عدد الحيوانات البرية وفي التحريج. وسيطور البرنامج بعض المبادرات التي أطلقتها منظمات غير حكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحل النزاعات المتصلة بالموارد الطبيعية فيُجري بيانات عملية عن نقل سلطات إدارة مسالك الماشية والمياه والغابات إلى الصعيد المحلي. وستصب هذه البيانات العملية لاحقاً في وضع استراتيجية لإدارة الموارد الطبيعية تضع الأسس لإصلاح هيكلية إدارة الموارد الطبيعية. ومن السمات الرئيسية لمشروع الإصلاح، الاعتراف القانوني بالحقوق التقليدية في الأراضي وتسجيل الحقوق في الأراضي لصالح المنظمات المجتمعية وتنسيق اختصاصات مختلف الوكالات ذات المصلحة. ويقترح البرنامج عدداً من مجموعات التدابير التقنية من أجل إحياء المراعي والاستثمار في مرافق المياه وتطبيق تقنيات تجميع المياه على النطاقين الصغير والكبير وبناء مرافق للحجر

الصحي. وقد كان مستجمع مياه خور أبو حبل الحدودي مصدر نزاع بين ولايتي شمال كردفان وجنوب كردفان. وقد وافقت الولايتان في إطار البرنامج على آلية مشتركة للتخطيط والتطوير لهذه المنطقة بما في ذلك إصلاح قناة سميح للري أسفل مجرى المستجمع وإنشاء محمية طبيعية على جبل الداير، وهو مستجمع رئيسي للمياه.

الخدمات المالية الريفية والتسويق

21 - الهدف من الخدمات المالية الريفية هو تعزيز المبادرات الجارية المشابهة في شمال وجنوب كردفان وبالتالي تعزيز قدرة المؤسسات المالية الريفية والخدمات التي تقدمها للفقراء والفقيرات. وتشمل الخدمات المالية الريفية، إضافة لخدمات تمويل الاستثمارات وتشجيع عمليات التسليف والادخار على المستوى اللامركزي للمجتمعات المحلية، حواراً سياساتياً – ينسق مع الحضور الميداني – بشأن إعادة هيكلة المصارف الحكومية. وسيقدم البرنامج قرضاً ومنحة للمؤسسة المالية الشريكة التي تم اختيارها[3] وسيزودها بالمساعدة التقنية في مجالات تتبع القروض وحشد المدخرات والتمويل الصغير في المجتمعات المحلية، وسيغطي جزئياً تكاليف تشغيل المؤسسة خلال أول سنتين من عملها.

22 - الهدف من أنشطة التسويق هو الحد من تكاليف عمليات التسويق بما يمكن المنتجين من الحصول على شروط تجارية أفضل لمنتجاتهم. وسيقوم البرنامج باستهلال أنشطة جديدة إضافة إلى أعمال إصلاح الأسواق وتزويدها بالمعدات. وسيتم تشكيل منظمات سوقية على صعيد المجتمعات المحلية تمهيداً لإنشاء منظمات جامعة على صعيدي الأسواق والأقاليم. وسيكون الدور الرئيسي للمنظمات الجامعة مساعدة صغار المنتجين على الوصول إلى الأسواق بشروط أفضل ومراقبة عمل الأسواق بما يضمن شفافيتها. وسيرعى البرنامج أيضاً عمليات التمويل المسبق في الأسواق لتمكين المنتجين من الإفادة من مكاسب العقود الآجلة. وستنشأ شبكة معلومات للأسواق على أساس مركزي معلومات سوقي الأبيض والهنود القائمين. وسيزود هذان المركزان المنتجين والتجار بمعلومات عن أسعار السوق وحجم التعاملات في الأسواق المجاورة والآجلة. وستكرر هذه الأنشطة إن ثبتت فعاليتها. وستقدم الأموال من أجل عمليات التمويل المسبق للسوق على أساس منح وستدار من جانب المؤسسة المالية الشريكة.

تنمية المجتمعات المحلية والإرشاد الزراعي

23 - النتائج الرئيسية المرجوة من هذا العنصر هي تحسين قاعدة الأصول الإنتاجية لدى الأسر الفقيرة وتوسيع نطاق التغطية بالإرشاد الزراعي والخدمات الاجتماعية. ويشمل هذا العنصر مساندة المجتمعات الحضرية والرعوية التي يتم تحديدها على أساس مدى فقرها واستعدادها للمشاركة. وتشمل المساعدة بناء قدرات المنظمات المجتمعية وتعليم القراءة والكتابة والتدريب على المهارات المهنية وتوفير خدمات اجتماعية في مختلف أرجاء المجتمعات المحلية وتنظيم أنشطة لبناء الأصول قائمة على الأسر لصالح الأسر الفقيرة والنساء (أنشطة تجديد الثروة الحيوانية وتوزيع مجموعات المواد الأولية (بذور وأدوات)). وتعتمد الأنشطة الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية على نظام متعدد الطبقات يربط بين العاملين في مجال الإرشاد على صعيد القرى والمراكز والولاية في مجالي الرعاية البيطرية ومكافحة الآفات. وتدار عمليات الإرشاد على صعيد القرية على أساس استرداد التكاليف. وسيساند البرنامج إنشاء وتعزيز صناديق دوارة للعقاقير البيطرية ولحماية النباتات تديرها الإدارات المعنية في وزارات الزراعة والثروة الحيوانية والري في الولاية.

[3] سيتم اختيار المؤسسة المالية الشريكة من بين المصارف الحكومية والتجارية العاملة في إقليم كردفان.

الطرق الفرعية الريفية

24 - من شأن تحسين الطرق الفرعية الريفية أن ينهض بالتجارة والأمن الغذائي ويعزز الأمن الأهلي. تم تحديد قائمة بحوالي 11 طريق من الطرق الريفية الفرعية في الأجزاء الوسطى والجنوبية من منطقة البرنامج بحاجة لإصلاح أو بناء. وسيتم تحديد الطرق التي لها الأولوية على أساس مدى تعزيزها لطرق التجارة. وسيتم التأكيد على القائمة النهائية للطرق التي تحظى بأولوية وما يوازيها من خطة للتمويل بعد 120 يوماً من نفاذ مفعول القرض.

الدعم المؤسسي

25 - الهدف من هذا العنصر هو تعزيز قدرة الولاية على تخطيط الاقتصاد وإدارته على نحو يتسم بالعدالة وإنشاء آلية لضمان قيام تعاون فعَّال بين الولايات وفي مجال اتخاذ القرارات. وسيتطلب هذا بناء قدرة الحكومة المحلية على معالجة الجوانب التقنية والمؤسسية لإدارة الموارد الطبيعية. وستنشأ لجنة إقليمية بشأن سياسات الأراضي لتكون محفلاً لاستعراض السياسات واستقطاب الدعم فيما يخص الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية. وستتألف اللجنة من الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة في الإدارة الرشيدة للأراضي والمياه في شمال وجنوب وغرب كردفان، ومنها على وجه الخصوص وزارات الزراعة والثروة الحيوانية والري والهيئة العامة للمياه في الولاية والهيئة العامة للغابات والمدعي العام وزعماء القبائل واتحادات الرعاة، والمزارعون والنساء. وستضطلع وحدة تنسيق البرنامج بدور أساسي في ضمان تآزر تدخلات مختلف وكالات التنفيذ وتماسك المشروعات الجارية في شمال وجنوب كردفان وإنشاء تحالفات داعمة لإصلاح إدارة الموارد الطبيعية. وسيقدم البرنامج مساندة لوجستية وتقنية لمختلف الوكالات المعنية بالتنفيذ والتنسيق.

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملية محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من مجموع التكاليف الأساسية
1- إدارة الموارد الطبيعية	6.5	2.7	9.2	29	22
2 – الخدمات المالية الريفية والتسويق					
أ – التمويل الريفي	1.5	0.5	2.0	26	5
ب – التسويق	1.7	0.8	2.5	33	6
المجموع الفرعي	**3.2**	**1.3**	**4.5**	**30**	**11**
3 – تنمية المجتمعات المحلية والإرشاد	4.8	1.9	6.7	28	16
4 – الطرق الفرعية الريفية	8.4	3.5	11.9	29	28
5 – الدعم المؤسسي					
أ – دعم الحكومة المحلية	2.8	0.8	3.5	22	8
ب – دعم الحكومة المحلية والأجهزة الحكومية	1.3	0.3	1.6	18	4
ج – دعم التنسيق على صعيد الولايات	1.1	0.2	1.2	15	3
د – دعم تنسيق البرنامج	2.7	0.4	3.1	12	7
المجموع الفرعي	**7.8**	**1.6**	**9.4**	**17**	**23**
مجموع التكاليف الأساسية	**30.7**	**11.0**	**41.7**	**26**	**100**
الطوارئ المادية	2.4	1.0	3.5	30	8
الطوارئ السعرية	3.0	0.9	3.9	23	9
التكاليف الكلية للبرنامج	**36.1**	**12.9**	**49.0**	**26**	**118**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بملايين الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		الجهات المشاركة في التمويل		المؤسسات المالية		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
1 – إدارة الموارد الطبيعية	8.2	77.3					1.6	15.0	0.8	7.7	10.6	21.6	3.1	6..3	1.2
2 – الخدمات المالية الريفية والتسويق															
أ – التمويل الريفي	1.6	73.0			0.2	10.0	0.2	10.0	0.1	5.0	2.2	4.4	0.6	1.4	0.2
ب – التسويق	1.7	60.7			0.3	10.7	0.8	28.6	0.0	0.1	2.8	5.8	1.0	1.4	0.4
المجموع الفرعي	**3.3**	**66.0**			**0.5**	**10.5**	**1.1**	**22.0**	**0.1**	**2.0**	**5.0**	**10.2**	**1.6**	**2.8**	**0.7**
3 – تنمية المجتمعات المحلية والإرشاد	6.7	82.7					0.8	9.8	0.7	8.6	8.1	16.6	2.3	5.0	0.8
4 – الطرق الفرعية الريفية			8.6	60.0			5.6	39.0			14.3	29.1	4.2	7.5	2.6
5 – الدعم المؤسسي															
أ – دعم الحكومة المحلية	2.0	47.6					2.2	52.4			4.2	8.4	0.9	2.8	0.5
ب – دعم الحكومة المحلية والأجهزة الحكومية	1.5	88.0					0.2	12.0			1.8	3.8	0.3	1.3	0.2
ج – دعم التنسيق على صعيد الولايات	0.5	34.9					1.0	66.0			1.5	3.0	0.2	1.1	0.1
د – دعم تنسيق البرنامج	3.3	94.0					0.2	6.0			3.6	7.3	0.4	2.9	0.2
المجموع الفرعي	**7.4**	**67.0**					**3.6**	**33.0**			**11.0**	**22.5**	**1.8**	**8.1**	**1.1**
المجموع	**25.5**	**52.0**	**8.6**	**17.6**	**0.5**	**1.0**	**12.8**	**26.0**	**1.6**	**3.2**	**49.0**	**100.0**	**12.9**	**29.8**	**6.3**

[أ] ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

دال – تكاليف البرنامج وتمويله

26 - يقدر مجموع تكاليف برنامج إدارة موارد السودان الغربي بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية بنحو 49 مليون دولار أمريكي على مدى فترة التنفيذ التي تبلغ ثماني سنوات مع عنصر نقد أجنبي قدره 12.9 مليون دولار أمريكي. وتبلغ تكاليف الأسرة المستفيدة الواحدة 245 دولارا أمريكيا تقريباً. وسيغطي القرض المقترح تقديمه من الصندوق وقدره 25.5 مليون دولار أمريكي 52% من إجمالي تكاليف البرنامج. وستسهم حكومة السودان (على الصعيد الفيدرالي وصعيد الولايات والمراكز) بمبلغ 12.8 مليون دولار أمريكي يمثل 26% من مجموع التكاليف. وسيسهم المستفيدون بما يعادل 1.6 مليون دولار أمريكي على شكل مساهمات نقدية ويد عاملة ومواد محلية. وتقدر مساهمة المؤسسة المالية الشريكة بنحو 500 000 دولار أمريكي. وتبلغ قيمة التمويل المشترك المخصص للطرق الفرعية الريفية 8.6 مليون دولار أمريكي. وقد عبر صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط عن اهتمام دولي بالتعهد بتقديم 3 ملايين دولار أمريكي ينتظر أن تغطي تمويل الطريق بين منطقتي السميح وكرغل ذوي الأولوية. وتعتزم الحكومة التماس التمويل المشترك من جهات مانحة عديدة منها صندوق الأوبك والبنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأوروبي، وستسعى لصياغة خطة للتمويل المشترك عام 2005 لعنصر الطرق الريفية الفرعية إما بموجب اتفاقية تمويل مشترك أو من مواردها الخاصة.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

27 - **التوريد.** سيتم توريد السلع والخدمات الممولة من قرض الصندوق وفقاً للمبادئ التوجيهية للتوريد المعتمدة في الصندوق. وتتألف فئات التوريد الرئيسية لدى البرنامج من **الأشغال المدنية** والعربات والمعدات والتدريب والمساعدة التقنية والقروض والمنح. وستمنح عقود الأشغال المدنية طبقاً لإجراءات العطاءات التنافسية المحلية. أما عقود توريد **العربات والمعدات** التي تزيد قيمة العقد الواحد منها عن ما يعادل 100 000 دولار أمريكي فتمنح وفقاً لإجراءات العطاءات التنافسية الدولية. أما عقود السلع التي تقدر قيمتها بين ما يعادل 10 000 و100 000 دولار أمريكي فتمنح وفق إجراءات عطاءات تنافسية محلية يقرها الصندوق. وسيستخدم أسلوب التسوق المحلي للبنود الصغيرة التي تقل قيمتها عن 10 000 دولار أمريكي بموجب عقود تمنح على أساس تقييم عطاءات من ثلاثة موردين على الأقل ومقارنتها.

28 - سيجري توريد خدمات **المنسق الرئيسي للبرنامج، والموظفين المهنيين في وحدة تنسيق المشروع، والمساعدة التقنية الوطنية والدولية** وفقاً لإجراءات تنافسية يرضاها الصندوق. وسيتم الاتفاق على خدماتهم كما على خدمات الخبراء الاستشاريين والمنظمات (بما فيها المنظمات غير الحكومية) وغيرها من وكالات التنفيذ المعنية بموجب عقود تنص على اختصاصات المهام المختلفة. وتصمم هذه العقود على نحو يضمن الحصول على خدمات أفراد وشركات ومنظمات من ذوي مؤهلات وخبرات يرضاها الصندوق.

29 - ستتم إدارة أموال **التسليف** والتمويل المسبق من خلال عملية انتقاء تنافسية تجريها المؤسسة المالية الشريكة استناداً إلى معايير الاجتهاد اللازم وسيحدد اتفاق فرعي للقروض والمنح قائم على الأداء الخطوط الرئيسية للوائح ومعايير الأداء المطلوبة لتشغيل الخدمات المالية الريفية.

30 - ستتاح **منح مقابلة** في إطار عنصري إدارة الموارد الطبيعية وتنمية المجتمعات المحلية والإرشاد للاستثمارات في مجال الميـــاه وللمبادرات الاجتماعية على صعيد المجتمعات المحليـــة ككل. وتقدر نسبة المساهمات المجتمعية بنحو 25 بالمائة. ويتم التوريد وفق صيغ التعاقد المحلية التي ينبغي أن تشرك المجتمعات المحلية كلياً وأن يرضاها الصندوق.

31 - **الصرف.** سيصرف قرض الصندوق على مدى ثماني سنوات. وسيتم صرف النفقات المحلية للعقود التي تقل قيمة كل منها عما يعادل 000 30 دولار أمريكي مبدئياً بموجب كشوف إنفاق مصدقة. وستحتفظ وحدة تنسيق المشروع بالمستندات الداعمة ذات الصلة لتستعرضها لاحقاً بعثات الإشراف وليجري تدقيقها خلال المراجعة السنوية لحسابات البرنامج. وستنفذ كل عمليات السحب الأخرى من حساب القرض على أساس مستندات دعم كاملة. وسيتم توفير التمويل المسبق للمؤسسة المالية الشريكة على أساس خطة العمل والميزانية السنوية المقدمة ورهناً بتحقيق أداء يتفق عليه في مجال استرداد القروض.

32 - **الحسابات.** تفتح الحكومة حساباً خاصاً بالعملة الصعبة وتحتفظ به في فرع الأبيض من بنك السودان (المصرف المركزي) أو في مصرف تجاري يقبله الصندوق. وينشأ الحساب الخاص بغرض توفير التمويل المسبق لحصة الصندوق من نفقات البرنامج بشروط وأوضاع يرتضيها الصندوق. ويستخدم الحساب الخاص لتسديد المدفوعات بالنقد الأجنبي والعملة المحلية على حد سواء بما في ذلك عمليات الصرف إلى الحساب المحلي للبرنامج. وسيتم فتح الحساب الخاص بمبلغ أولي يساوي حصة الصندوق المتعلقة بنفقات الأشهر الستة الأولى للبرنامج. وفيما يتعلق بالنفقات التشغيلية العادية فإن الحكومة ستفتح حساباً محلياً للبرنامج وتحتفظ به بالدينار السوداني لدى فرع لمصرف تجاري يحدد لاحقاً ويكون مقبولاً من الصندوق. وستودع الحكومة في هذا الحساب مبلغاً أولياً يساوي مساهمة الحكومة لستة أشهر في ميزانية السنة الأولى وستجدد موارد الحساب مقدماً من مواردها الذاتية كل ستة أشهر وفقاً لخطة العمل والميزانية السنوية الموحدة. وسيفوض المنسق الرئيسي للبرنامج والمراقب المالي لوحدة تنسيق البرنامج بتحريك الحساب الخاص وحساب البرنامج. وستحتفظ كل المنظمات التي تتلقى أموالاً من البرنامج بما فيها الولايات والمؤسسة المالية الشريكة بحسابات منفصلة توحد لاحقاً على مستوى وحدة تنسيق البرنامج. وستحتفظ وحدات تنسيق البرنامج في الولايات بحساب سلفة لتغطية نفقات البرنامج كل في ولايته.

33 - **مراجعة الحسابات.** ستتعاقد إدارة البرنامج مع مراجع حسابات خارجي من ذوي المؤهلات، رهناً بموافقة الصندوق، للقيام بالمراجعة السنوية بما في ذلك الوكالات المعنية بالتنفيذ. وسيقدم هذا المراجع حسابات مدققة مصدقة وتقرير إدارة بالصيغة الكاملة في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة

34 - سيعتبر البرنامج برنامجاً فيدرالياً نظراً لطابعه المشترك بين الولايات. وستكون وزارة الزراعة والغابات الاتحادية الوكالة الراشدة للبرنامج. وستقوم وحدة صغيرة لتنسيق المشروع مقرها الأُبيض– المركز الإقليمي – بتيسير تنفيذ تدخلات البرنامج. وسيعطى المنسق الرئيسي للبرنامج مركزاً عالياً في هيكلية الإدارة لتمكينه من تيسير التنسيق بين الولايات وتقديم اقتراحات لإصلاح إدارة الموارد الطبيعية. وستنشأ وحدات تنسيق للبرنامج في الولايات للإشراف

على أنشطة البرنامج الخاصة بالولايات. وستنشأ وحدات تنسيق للبرنامج في الولايات ولجان تنسيق للإشراف على أنشطة البرنامج الخاصة بالولايات. وستنظم هذه اللجان إدارة الموارد الطبيعية وتنفيذ الخدمات المجتمعية فضلاً عن الأنشطة الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات لدى الأسر الفقيرة. وسيتم نزع الصفة المركزية عن الخدمات والمدخلات التي تؤثر مباشرة على المجموعة المستهدفة وستقوم على توفيرها وكالات متخصصة من حكومة الولاية المعنية (أي من المراكز ووزارات الزراعة والثروة الحيوانية والري) والمؤسسة المالية الشريكة والقطاع الخاص ومنظمات غير حكومية. وستقوم الوكالات المعنية كالهيئة العامة للغابات، والهيئة العامة للمياه، وإدارة الصحة الحيوانية، مثلاً، بتقديم المساندة التقنية. وستتألف اللجنة من ممثلين رفيعي المستوى من وزارة المالية والاقتصاد الوطني الاتحادية (من إدارة الميزانية الإنمائية والتعاون الدولي)، وممثل رفيع المستوى من إدارة التعاون الدولي والاستثمار في وزارة الزراعة والغابات الاتحادية، والمدير العام للهيئة القومية للغابات، وممثل عن وزارة الثروة الحيوانية الاتحادية، وممثل رفيع المستوى عن وزارة الحكم الاتحادي، وممثل رفيع المستوى عن وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري الولائية ووزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة الولائية في كل ولاية. وأربعة ممثلين رفيعي المستوى من اتحادات الرعاة والمزارعين ومنتجي الصمغ العربي ورابطات المياه وممثل من المؤسسة المالية المشاركة وكبير منسقي المشاريع التي يمولها الصندوق في السودان وممثل عن المشروعات الجارية للأمم المتحدة في إدارة الموارد الطبيعية في منقطة البرنامج والمنسق الرئيسي للبرنامج بصفته أميناً عاماً للجنة.

35 - **تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين.** من الوسائل التي ستستخدم لتحقيق المساواة بين الجنسين عند التنفيذ ما يلي: (i) تعيين موظفات في مجال الإرشاد؛ (ii) تحليل توزيع العمل بين الجنسين في مختلف أنشطة الإنتاج والتسويق كجزء من تقدير الاحتياجات والأصول المجتمعية؛ (iii) تعليم القراءة والكتابة والحساب والتدريب على المهارات القيادية والاتصالية. وحرصاً على ضمان تمثيل آراء النساء في المشاورة بشأن استراتيجية إدارة الموارد الطبيعية والتشريعات المتصلة بها، فإن إدارة المرأة والتنمية في وزارة الزراعة والغابات أو منظمات غير حكومية ستنظم محافل منفصلة للنساء.

36 - **تخطيط البرنامج ورصده وتقييمه.** ستعد خطة العمل والميزانية السنوية للعام الأول من عمليات البرنامج كجزء من أنشطة استهلال البرنامج وسترفع إلى الصندوق في غضون ثلاثة أشهر من نفاذ القرض. وفي السنوات اللاحقة تنخرط كل الجهات صاحبة المصلحة في عملية إعداد خطة العمل والميزانية السنوية، ولاسيما المنظمات المجتمعية وفرق الإرشاد على مستوى المراكز ووزارات الزراعة والثروة الحيوانية والري. وسيتم التخطيط على أساس نتائج الرصد.

37 - وتعتبر أنشطة رصد البرنامج وتقييمه عنصراً حاسماً في إدارة أنشطته وبالتالي في توجيه وظائف البرنامج في مجالات التخطيط والاتصال واستقطاب الدعم. ونظراً للسياق المؤسسي الدينامي للبرنامج فإن مؤشرات الرصد ستشمل تحليل البيئة الخارجية فيما يتعلق بالتنبؤ بحالات انتشار الجفاف والآفات في منطقة كردفان وما يجاورها، والتقدم المحرز نحو توقيع اتفاق سلام شامل، والتوصل إلى حل للنزاع في دارفور. وقد تم تنسيق الإطار المنطقي للبرنامج مع نظام إدارة النتائج والأثر وسيتم تطبيق المبادئ التوجيهية التشغيلية المقابلة.

زاي – المبررات الاقتصادية

38 - المنافع الأساسية المتوقعة من البرنامج هي التالية: (i) تحسين دخل الأسر الفقيرة وزيادة ما تملكه من أصول عن طريق تحسين الغلال، وتوفير حيازات من الأراضي والثروة الحيوانية بأحجام مجدية اقتصادياً وتحسين أسعار الإنتاج؛ (ii) ضمان الوصول العادل والمستقر إلى الأراضي والمياه؛ (iii) تحسين الوضع الأيكولوجي للمنطقة بما في ذلك كامل مواردها النباتية والحيوانية؛ (iv) تعزيز استثمار الولايات في قطاع الزراعة. وتقدر الزيادة في القدرة الإنتاجية والدخل المتوقعة باستكمال البرنامج (بعد عشر سنوات) بما يتراوح بين 50 و100 بالمائة. ويقدر معدل العائد الداخلي الاقتصادي لاستثمارات البرنامج على مدى 20 سنة بنحو 16 بالمائة.

حاء – المخاطر

39 - العاملان الخارجيان الرئيسيان اللذان يؤثران على أداء البرنامج هما الجفاف والتقلبات التي تتعرض لها عملية التحول إلى اللامركزية. ومن شأن هذا العامل الثاني أن يؤخر إحراز تقدم في عملية إصلاح الأراضي وفي تعميم الحكم اللامركزي. وسيخفف البرنامج من هذه المخاطر عن طريق: (i) جعل نظام الإنذار البيئي المُبكِر جزءاً من رصد البرنامج والتخطيط الاحترازي؛ (ii) بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه حالات الجفاف عن طريق تحسين إدارة المراعي وتوزيع المياه وتعزيز القدرة على خزن الحبوب؛ (iii) بناء تحالفات وتعزيز أنشطة استقطاب الدعم على صعيد المجتمعات المحلية من أجل إصلاح إدارة الموارد الطبيعية؛ (iv) إنشاء نظام كفوء وفعَّال من حيث التكاليف للإرشاد وللخدمات المجتمعية على الصعيد المحلي.

40 - يسبب النزاع في دارفور مشكلات إيكولوجية للسكان المحليين في منطقة البرنامج نظراً لانتقال القطعان إلى كردفان وما ينجم عنه من ضغط على المراعي والمياه. وما تزال المفاوضات جارية من أجل حل المشكلة الإنسانية في دارفور. وتقوم الاستراتيجية المتبعة في كردفان من أجل معالجة قضايا إدارة الموارد الطبيعية والحد من انتشار النزاعات المتصلة بالأراضي والمياه على تعزيز قدرات المجتمعات المحلية والولايات. ومن الممكن تكرار هذه الإصلاحات في دارفور في الوقت المناسب.

طاء – الأثر البيئي

41 - صنف البرنامج في الفئة البيئية باء. وستتم معالجة ظواهر تدهور البيئة مثل إزالة الغابات وتدهور الأراضي ونضوب المياه من خلال تدخلات البرنامج المؤسسية والتقنية. ومن المتوقع أن يكون تعزيز التنوع البيولوجي أحد النتائج الرئيسية للبرنامج.

ياء – السمات الابتكارية

42 - يوظف البرنامج خبرة مؤسسية اكتسبت على مدى ما يزيد عن عشرين عاماً لدعم إصلاحات في مجال إدارة الموارد الطبيعية. ويقوم البرنامج أيضاً بتوجيه مبادرات تسويقية هدفها توفير حوافز سوقية للمنتجين ولحكومة الولاية من أجل تخصيص الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو يتسم بالكفاءة. وسيكون البرنامج في تصميمه ومن ثم تنفيذه

نموذجاً يتم على أساسه إعداد ووضع ممارسات مناسبة لإدارة الموارد الطبيعية تلبي احتياجات الفقراء وتشكل أداة لحل النزاعات المتصلة بالأراضي والمياه.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

43 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية السودان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

44 - وجمهورية السودان مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

45 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

46 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية السودان قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها سبعة عشر مليون وخمسين ألف (17 050 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2044 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أُنجزت مفاوضات القرض في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2004)

1- **حساب البرنامج.** تفتح حكومة جمهورية السودان (الحكومة) وتحتفظ بعد ذلك بحساب جار لعمليات البرنامج في فرع الأبيض لبنك السودان وذلك بالدينار السوداني ("حساب البرنامج"). وتفوض وحدة تنسيق البرنامج والمراقب المالي تفويضاً كاملاً بتشغيل هذا الحساب بصورة مشتركة.

2- **الأموال النظيرة.** تتيح الحكومة لوحدة تنسيق البرنامج،خلال فترة التنفيذ، أموالاً نظيرة تعادل قيمتها الإجمالية 12.8 مليون دولار أمريكي وفقاً لاتفاقية تنفيذ البرنامج، والإجراءات الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية، وبرامج العمل والميزانيات السنوية. ولهذه الغاية، فإن الحكومة ستودع مبلغاً أولياً من هذه الأموال بقيمة 000 300 دولار أمريكي في حساب البرنامج لتغطية نفقات التنفيذ خلال الأشهر الستة الأولى، ثم تجدد بعد ذلك حساب البرنامج عبر إيداع الأموال النظيرة التي يتطلبها برنامج العمل والميزانية السنوية للسنة البرنامجية المعنية مسبقاً كل نصف سنة.

3- **نقل موارد البرنامج.** تتولى وحدة تنسيق البرنامج أمر نقل الأموال والموارد الأخرى المتاحة التي تتطلبها برامج العمل والميزانيات السنوية إلى: (أ) الوكالات المنفذة، (ب) المؤسسات المالية الشريكة وفقاً للاتفاقية الفرعية معها وذلك لتنفيذ عنصر الخدمات الريفية والتسويق، (ج) وزارات الزراعة والثروة الحيوانية والري في الولايات وفقاً لاتفاقية تنفيذ البرنامج، وذلك لتنفيذ أنشطة البرنامج.

4- **التقارير المرحلية.** إلى جانب المسائل التي تتطلبها الشروط العامة، فإن كل تقرير مرحلي سيعرض تفصيلاً المؤشرات المعتمدة في نظام إدارة النتائج والأثر لإطار الصندوق. وستدرج قائمة المؤشرات في كتيب تنفيذ البرنامج.

5- **كتيب تنفيذ البرنامج.** تعد وحدة تنسيق البرنامج مسودة كتيب تنفيذ البرنامج. وستشتمل المسودة، ضمن جملة أمور، على بنود تتعلق بتنظيم البرنامج، والإجراءات والمعايير التي ستستخدمها هذه الوحدة والوكالات المنفذة، ومنهجية تحديد، وتقدير، وتنفيذ أنشطة البرنامج، ومؤشرات الأداء، ونظام إدارة المعلومات. وسترفع الوكالة المنفذة القائدة هذه المسودة إلى الصندوق التماساً لتعليقاته وموافقته في غضون تسعين (90) يوماً بعد نفاذ مفعول الاتفاقية. وستقر لجنة تنسيق البرنامج كتيب التنفيذ في الصيغة التي اعتمدها الصندوق أساسا.

6- **اتفاقية تنفيذ البرنامج.** تبرم الحكومة وولايات كردفان في منطقة البرنامج اتفاقية لتنفيذ هذا البرنامج تحدد دور والتزامات الأطراف في تنفيذ أنشطة البرنامج. وتقدم الحكومة مسودة الاتفاقية المذكورة إلى الصندوق التماساً لتعليقاته وموافقته قبل التوقيع عليها.

7- **الاتفاقية الفرعية للمؤسسات المالية الشريكة.** تبرم الحكومة والمؤسسة المالية الشريكة اتفاقية تشتمل، ضمن جملة أمور، على: (i) التزام المؤسسة المالية الشريكة بأهداف وغايات البرنامج، (ii) اللوائح الائتمانية للمؤسسة المالية الشريكة، (iii) معايير أداء المؤسسة المالية الشريكة. وسيتوقف نقل الأموال إلى المؤسسة المالية الشريكة على إنجازها

الملحق

لمعايير الأداء المعتمدة. وستقدم مسودة الاتفاقية الفرعية للمؤسسة المالية الشريكة إلى الصندوق التماساً لتعليقاته وموافقته قبل التوقيع عليها.

8- **الاعتمادات المتجددة.** تقوم مديرية الصحة الحيوانية ودائرة حماية المحاصيل في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري بإنشاء وحفظ صندوق دوار للخدمات البيطرية ووقاية النبات تودع فيه كل الإيرادات الصافية من القروض الائتمانية المقدمة إلى المستفيدين من البرنامج والممولة من اتفاقية قرض البرنامج.

9- **التعليق.** بالإضافة إلى الظروف المحددة في الشروط العامة التي تدفع الصندوق إلى تعليق حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض، فإن الصندوق يمكن أن يعلق القرض كلياً أو جزئياً، وبعد إخطار الحكومة، في حال حدوث أي من الوقائع التالية:

(أ) تم التنازل عن اللوائح الائتمانية، أو أي بند من بنودها، أو تم تعليقها أو إيقافها أو تعديلها أو تغييرها بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على عنصر الخدمات الريفية والتسويق.

(ب) تم التنازل عن كتيب تنفيذ البرنامج، أو أي بند من بنوده، أو تم تعليقه أو إيقافه أو تعديله أو تغييره بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على البرنامج.

(ج) تم التنازل عن اتفاقية تنفيذ البرنامج، أو أي بند من بنودها، أو تم تعليقها أو إيقافها أو تعديلها أو تغييرها بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على تنفيذ أنشطة البرنامج.

(د) إذا ما قامت المؤسسة المالية المشاركة بتعليق، أو إلغاء، أو إنهاء حصيلة مساهمتها كلياً أو جزئياً، أو عند حدوث واقعة يمكن أن تؤدي، نتيجة الإخطار أو بفعل مضي الوقت، إلى أي مما تقدم.

10- **تأمين العاملين في البرنامج.** ستتخذ الحكومة كل الإجراءات المطلوبة لتأمين العاملين في البرنامج ضد جميع المخاطر الصحية إلى الحد الذي يتفق مع الإجراءات الحكومية الوطنية بهذا الشأن.

11- **التعاقد مع العاملين في البرنامج.** تكفل الحكومة منح الأفضلية في وظائف البرنامج إلى المرشحات، وذلك في حال تساوي المؤهلات.

12- **ممارسات إدارة الآفات.** كجزء من المحافظة على الممارسات البيئية السليمة كما هو منصوص عليه في الشروط العامة، ستقوم أطراف البرنامج باعتماد ممارسات الإدارة الملائمة للآفات في ظل البرنامج، وتحقيقا لذلك، ستكفل الحكومة ألا تشمل المبيدات الموردة في ظل البرنامج أية مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو تلك

الملحق

المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها، الموصى بها من منظمة الصحة العالمية، في الفترة 1996–1997، على النحو الذي تعدل به من حين إلى آخر. وسيخضع استخدام جميع هذه المبيدات للمصادقة المسبقة للسلطات الحكومية المختصة.

13- **الإعفاء من الضرائب.** ستعفي الحكومة البرنامج من رسوم الاستيراد، وتوريد وإمداد كل السلع، والأشغال المدنية، والخدمات الممولة من قرض البرنامج. وستحسم قيمة مثل هذه الإعفاءات من التزام الحكومة بتقديم أموال نظيرة للبرنامج.

14- **التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين.** ستكفل الحكومة تمثيل النساء في تنظيم وإدارة البرنامج، ولاسيما في وظائف التنفيذ واتخاذ القرارات في وحدة تنسيق البرنامج ولجنة تنسيق البرنامج. كما أن الحكومة ستضمن إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في كل أنشطة البرنامج خلال فترة تنفيذه ومشاركة النساء في جميع أنشطته، وحصولهن على فوائد كافية من مخرجاته.

15- **استعراض منتصف المدة.** تكفل الحكومة موافقة الصندوق على انتقاء فريق من الخبراء الاستشاريين للمساعدة في إجراء استعراض منتصف المدة، وأن يتعاقد الصندوق مباشرة مع قائد للفريق بعد التشاور مع الحكومة. وتقوم الحكومة، عبر وكالة البرنامج القائدة، والصندوق بإجراء استعراض لتنفيذ البرنامج في غضون الأشهر الستة والثلاثين (36) من تاريخ النفاذ استناداً إلى الاختصاصات التي تعدها وحدة تنسيق البرنامج ويوافق عليها الصندوق. كما أن استعراض منتصف المدة يمكن أن يوصي بإدخال تعديلات على النسب المئوية للنفقات المستوفية لشروط تغطيتها من حصيلة القرض. وسيعتمد استمرار تنفيذ البرنامج على تقدير مشترك يعده الصندوق والحكومة بأن المؤشرات التالية قد تحققت:

(أ) توافر عدد كاف من الموظفين ومستوى مرض من الدعم المالي على مستوى المراكز والولايات؛

(ب) المشاركة الفعالة للنساء في أنشطة البرنامج؛

(ج) إعداد استراتيجية لإدارة الموارد الطبيعية والموافق على سياسات وقوانين مشابهة في ولايات كردفان؛

(د) رسم المسالك الرئيسية للماشية وخضوعها لإدارة المستخدمين؛

(ه) تشكيل المنظمات المجتمعية في المجتمعات المحلية البدوية وشبه البدوية وفقاً لقوانين الولايات والقوانين الوطنية؛

(و) صياغة واختبار آليات التفاوض لتسوية النزاعات الناشبة بشأن إدارة الموارد الطبيعية؛

(ز) صياغة وتنفيذ نماذج الخدمات التسويقية والمالية؛

(ح) إقامة نظام عامل فعال للرصد والتقييم مجهز بمجموعة من المؤشرات القابلة للتحقق لتحديد ما إذا كان من المحتمل أم لا أن يحقق البرنامج أهدافه طويلة الأجل.

الملحق

16- **تمويل عنصر الطرق الفرعية الريفية.** تكفل الحكومة الالتزام بنسبة 50 في المائة على الأقل من موارد التمويل الخارجية لتنفيذ عنصر الطرق الفرعية الريفية بحلول السنة البرنامجية الثالثة.

17- **الشروط السابقة لعمليات السحب.** تتمثل الشروط السابقة لعمليات السحب بما يلي:

(أ) لا يجوز السحب من حصيلة قرض البرنامج فيما يتعلق بالأشغال المدنية والمنح إلى حين إنجاز كتيب تنفيذ البرنامج وموافقة الصندوق ولجنة تنسيق البرنامج عليه وإلى أن يقر الصندوق اتفاقية تنفيذ البرنامج المعقودة بين الحكومة وولايات كردفان؛

(ب) لا يجوز السحب من حصيلة قرض البرنامج فيما يتعلق بالخطوط الائتمانية إلى حين: (i) موافقة الصندوق على مسودة اللوائح الائتمانية؛ وتسليم الصندوق نسخة من اللوائح الائتمانية التي اعتمدتها لجنة تنسيق البرنامج، وذلك أساساً على النحو الذي أقرها فيه وصادق عليها موظف حكومي مختص؛ (ii) موافقة الصندوق على مسودة الاتفاقية الفرعية للمؤسسة المالية المشاركة؛ وتسليم الصندوق نسخة من هذه الاتفاقية، التي وقعتها الحكومة ومثل هذه المؤسسة، وذلك أساساً على النحو الذي أقرها فيه وصادق عليها موظف حكومي مختص. ومن الواجب أن يكون التوقيع والأداء المتصلان بهذه الاتفاقية من جانب المنسق الرئيسي للبرنامج والمؤسسة المالية المشاركة قد رخص بهما وصدق عليهما من قبل جميع الإجراءات المؤسسية، والإدارية والحكومية الضرورية؛ وأن تكون كل الشروط السابقة للنفاذ قد لبيت؛ (iii) إنشاء الاعتماد المتجدد المعني بالخدمات البيطرية ووقاية النبات.

18- **تحدد الشروط التالية** شروطاً مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تنشأ لجنة تنسيق البرنامج حسب الأصول على أن يحظى تشكيلها برضى الصندوق؛

(ب) أن تنشأ وحدة تنسيق البرنامج حسب الأصول وأن يتم اختيار المراقب المالي والتعاقد معه؛

(ج) أن تفتح الحكومة حساب البرنامج والحساب الخاص حسب الأصول؛

(د) أن تودع الحكومة المبلغ الأولي من الأموال النظيرة في حساب البرنامج وأن يتاح مخصص موازنة أولي من هذه الأموال لوحدة تنسيق البرنامج؛

(ه) أن تقدم الحكومة إلى الصندوق التزاماً رسمياً من ولاية كردفان بأهداف وأنشطة البرنامج على نحو ما هي واردة في اتفاقية القرض هذه؛

(و) أن توقع اتفاقية قرض البرنامج حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من جانب الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛ و

(ز) أن تكون الحكومة قد سلمت إلى الصندوق رأياً قانونياً مواتياً صادراً عن وزارة العدل، وأن يقبل الصندوق هذا الرأي شكلاً ومضمونا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

THE SUDAN

Land area (km² thousand) 2002 1/	2 376
Total population (million) 2002 1/	32.79
Population density (people per km²) 2002 1/	14
Local currency	Sudanese dinar (SDD)

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	2.2
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	33
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	10
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	64
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	58
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2002 1/	13.22
Female labour force as % of total 2002 1/	30
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	59 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	40
Nutrition	
Daily calorie supply per capita,	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	n/a
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	17
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	4 a/
Physicians (per thousand people) 2002 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2002 3/	75 a/
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	0-49
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 3/	62 a/
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	19
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	49 a/
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	166
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	503
Land Use	
Arable land as % of land area 2002 1/	7 a/
Forest area as % of total land area 2002 1/	26 a/
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	12 a/

GNI per capita (USD) 2002 1/	370
GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	3.3
Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	6
Exchange rate: USD 1.00	SDD 265

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2002 1/	13 516
Average annual rate of growth of GDP	
1982-1992	2.8
1992-2002	5.6
Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
% agriculture	39
% industry	18
% manufacturing	9
% services	43
Consumption 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	6 a/
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	74 a/
Gross domestic savings (as % of GDP)	20 a/
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2002 1/	1 850
Merchandise imports 2002 1/	1 790
Balance of merchandise trade	60
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2002 1/	-2 046
after official transfers 2002 1/	-926
Foreign direct investment, net 2002 1/	392 a/
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2002 1/	-1 a/
Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	9 a/
Total external debt (USD million) 2002 1/	16 389
Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	123
Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	1
Lending interest rate (%) 2002 1/	n/a
Deposit interest rate (%) 2002 1/	n/a

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators*, CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD FINANCING IN SUDAN

Project ID	Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement as % of Approved Amount
20	Southern Region Agriculture Project	World Bank/IDA	World Bank: IDA	HC	27 Jun 79	14 Feb 80	30 Jun 85	L - I - 20 -SU	SDR	11 700 000	91
39	New Halfa Irrigation Rehabilitation Project	World Bank/IDA	World Bank: IDA	HC	07 May 80	17 Feb 81	31 Dec 88	L - I - 39 -SU	SDR	11 950 000	96
134	Northern Region Agricultural Rehabilitation Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	13 Sep 83	19 Jul 84	31 Dec 93	L - I - 134 -SU	SDR	9 500 000	89
155	Stock Route Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	12 Sep 84	18 Oct 85	31 Dec 92	L - I - 155 -SU	SDR	5 950 000	96
181	Western Savannah Project – Phase II	World Bank/IDA	World Bank: IDA	HC	06 Dec 85	27 Nov 86	30 Jun 94	L - I - 181 -SU	SDR	9 450 000	96
268	Southern Roseires Agricultural Development Project	IFAD	UNOPS	HC	02 Oct 90	10 Jan 92	31 Mar 00	G - I - 212 SU	SDR	40 000	86
268	Southern Roseires Agricultural Development Project	IFAD	UNOPS	HC	02 Oct 90	10 Jan 92	31 Mar 00	L - I - 268 -SU	SDR	7 500 000	100
304	Northern Province Irrigation Rehabilitation Project – Phase II	IFAD	World Bank: IDA	HC	15 Apr 92	10 Mar 93	31 Dec 98	L - I - 304 -SU	SDR	4 350 000	98
304	Northern Province Irrigation Rehabilitation Project – Phase II	IFAD	World Bank: IDA	HC	15 Apr 92	10 Mar 93	31 Dec 98	L - S - 32 -SU	SDR	4 350 000	99
448	En Nahud Cooperative Credit Project	IFAD	UNOPS	HC	30 Nov 88	15 Mar 89	31 Dec 98	G - S - 13 -SU	SDR	520 000	89
448	En Nahud Cooperative Credit Project	IFAD	UNOPS	HC	30 Nov 88	15 Mar 89	31 Dec 98	L - S - 16 - SU	SDR	6 550 000	101
459	Northern Province Irrigation Rehabilitation Project	IFAD	World Bank: IDA	HC	03 Dec 86	07 Dec 87	30 Jun 98	L - S - 5 - SU	SDR	8 050 000	94
465	White Nile Agricultural Services Project	IFAD	UNOPS	HC	15 Sep 93	18 Jan 95	30 Jun 02	L - S -36 -SD	SDR	7 600 000	100
1045	North Kordofan Rural Development Project	IFAD	IFAD	HC	28 Apr 99	14 Jun 00	31 Dec 07	L - I - 501 - SD	SDR	7 750 000	68
1140	South Kordofan Rural Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	14 Sep 00	12 Feb 01	30 Sep 11	G - I - 508 -SD	SDR	115 000	100
1140	South Kordofan Rural Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	14 Sep 00	12 Feb 01	30 Sep 11	L - I - 544 -SD	SDR	13 300 000	43
1263	Gash Sustainable Livelihoods Regeneration Project	IFAD	UNOPS	HC	18 Dec-03	12 Aug 04	30 Sep 12	630-SD	SDR	17 450 000	0

HC: Highly concessional
IDA: International Development Association (World Bank Group)

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative	Indicators	Means of Verification	Assumptions
Goal: To improve the equity, efficiency and stability of the economy of the Kordofan States through rationalising the use of natural resources, enabling access of poor households to productive services and fair terms of trade.	• Increase in revenues from agriculture sector in the Kordofan States • % of poor households whose livestock and land assets increased • % increase in average women holding of land and livestock • % decrease in child malnutrition	State and locality budgets Socio-economic surveys, at start, mid-term, completion, and 3 years after completion of programme Weight/age (UNICEF Reports)	Political and macroeconomic stability
Objectives: 1. To enable the development of a natural resources governance that is equitable, economically efficient, and environmentally sustainable. 2. To enable the development of effective market chains for produce added value that are accessible to men and women. 3. To improve livelihoods of the poor and their access to productive and social services. 4. To strengthen capacity at state and inter-state level to manage natural resources in way that is sustainable, and socially and gender equitable	• NRM strategy passed into law and State roles, responsibilities and resources vis a vis NRM are clearly defined. • % operational community organizations. • Decrease in marketing transaction costs. • % increase in market throughput . • Increase in food self-sufficiency of poor households, and in cash earnings. • % of State budget allocated to agriculture and natural resources management activities.	State records Market records Socio-economic surveys	Commitment of Federal Government to devolution of natural resources management with adequate responsibilities, powers and resource base Contingency planning and environmental early warning systems streamlined into policy-making. Roles and mandates of States institutions are revised.

Outputs from NRM Component: 1. Harmonised natural resources legislation voted and implemented with clear access and use rights, appeal and arbitration mechanisms, for farmland, grazing land, forest land and water.	• Land uses zoned and demarcated in Ha (stock routes, agricultural, wildlife sanctuaries). • % of operational water points • Mechanism for managing Khor Abu Habil transboundary resources agreed upon by North and South Kordofan states. • Mechanised farming lease rents are increased. • Encroachment on farm/grazing land decreased	GIS mapping (at project start and continuous update) Legislation enacted State and locality records for water points and their operation status Semeih irrigation scheme records MAAWI records for leases and revenues of mechanised farms. Court documents on natural resources use conflicts Organizational assessment of pastoralist/farmers organizations. the range department in MAAWI, and forestry national corporation (annual assessments)	Commitment among states governments, pastoralists and settled farming communities to the vision of agricultural development based on crop production and extensive animal production.
2. Biodiversity in the programme area increased.	• % increase in carrying capacity of the range. • % increase in wildlife count • % decrease in deforestation	Wildlife count Environmental assessment (at beginning of project, every two years) Community based NRM groups' records	
Outputs from Marketing and Financial Services Component: 3. Increased returns from sales of surplus production	• % producers' benefit from arbitrage gains. • % increase in added value enterprises on the market and their economic viability • % of women entrepreneurs and viability of their businesses	Market surveys (seasonal surveys)	Market boards and localities adopt transparent procedures to regulate and oversee market transactions
4. Improved food security at household and locality level	• % decrease in price paid for staple crops at the beginning of the rainy season	Market surveys (seasonal) State and locality records	Contingency planning and environmental early warning system streamlined into marketing and production forecasts

5. Improved capacity and outreach of rural financial institutions.	• % increase in number of women and men borrowers. • Loan repayment by gender, in investment finance and microfinance window. • % portfolio at risk, in investment finance and microfinance operations.	Records of the financial institution and the intermediary community organizations (annual assessments)	Capitalization of banks and clear organizational development plans for financial institutions.
Outputs for Community Development and Extension Component: 6. Productive asset base of the poor households improved	• No. of poor households receiving in kind loans of livestock , starter packs, vocational training • % female headed households receiving in kind loans of livestock , starter packs, vocational training	Community needs and asset assessment (done with each beneficiary community at start of activities, and annually)	Appropriate forecasting of drought and epidemic livestock disease risks
7. Improved coverage of extension services	• No. women and men beneficiaries of extension services, in pastoralist and settled communities	Locality records (annual) Community groups recording	Social and productive services remain decentralised at locality level
8. Improved coverage of social services	• No. boys and girls enrolled in schools • No. of cases followed up by midwives.	Social services' records (annually) Locality records (annually) Community groups records (annually)	
Outputs for Institutional Support Component: 9. State capacity for equitable economic planning and management strengthened.	• No., profile and gender of deployed technical and extension staff in agriculture and natural resources management. • Ratio field days/ desk work for extension staff.	Institutional analysis of State governments (bi-annual). State budgets (annual)	Decentralisation provides state and locality governments with adequate fiscal resources
10. Mechanism to support inter-state collaboration and decision-making working effectively.	• PCU formed, autonomous, and operational. • Regional Land Policy Committee established and meeting regularly. • Programme decision-making linked to management information system.	Supervision reports Minutes of the Programme Coordination Committee (quarterly) Minutes of the Regional Land Policy Committee AWP/B and monitoring reports of the Programme (annual)	PCU is vested with the required power and authority to steer and coordinate inter-state collaboration and conformation

Activities under the NRM Component NRM strategy development Stock route rehabilitation Forestry management plan Water investments (domestic and livestock supply, water harvesting, rehabilitation of the Semeih flood irrigation scheme) Quarantine development	Strategy document presented to legislature. No., location of re-opened stock routes No. forest management plans. No., location, type of water facilities rehabilitated/ reconstructed No. of area under\water harvesting Area rehabilitated in Semeih and area under cultivation Widlife/nature preserve established. No. native species re-introduced. No. quarantine constructed.	Inputs: (Costs, incl. contingencies) Civil works: USD 3.9 mil Vehicles: USD 0.3 mil Equipment: USD 1.6 mil Training, technical assistance, studies: USD 1.2 mil Grants: USD 2.9 mil Salaries: USD 0.5 mil Operational costs: USD 0.2 mil Total: USD 10.6 mil	
Activities under the Rural Financial Services and Marketing Component Recruitment of PFI for credit delivery and savings mobilization Monitoring of PFI performance Policy dialogue on bank restructuring	Evaluation sheet of selected PFI and relative comparison of capabilities with other similar organizations. No. of borrowers disaggregated by gender, poverty and type of community (pastoralist/settled) Type of loans and average loan size, disaggregated by gender PFI reports on rural finance activities Main decisions reached and implemented with regards bank restructuring.	Inputs: (Costs incl. contingencies) Vehicles: USD 0.6 mil Training, technical assistance, studies: USD 0.5 mil Credit and grant: USD 1 mil Recurrent costs: USD 0.1 mil Total: USD 2.2 mil	
Development of market organizations and their apex organizations at market and state levels Pilot of market pre-financing in 2 locations Set up a network of market information centers Physical rehabilitation of selected markets	No. of market organizations and % women membership and participation in board of these associations Annual cost/benefit analysis of the market pre-financing pilot activity No. market information centers established. No. markets rehabilitated.	Inputs: (Costs incl. contingencies) Civil works: USD 0.8 mil Vehicles: USD 0.5 mil Equipment: USD 0.4 mil Training, technical assistance, studies: USD 0.2 mil Grant: USD 0.6 mil Salaries: USD 0.2 mil Operation and maintenance: USD 0.1 mil Total: USD 2.8 mil	

Activities under the Community Development and Extension			
Community mobilization and organization. Activities aimed at empowering women Activities in support of the poorest Community initiatives fund Capacity building of multi-disciplinary extension teams at locality level Capacity building of village extension system working on a cost recovery basis	No. of communities nominated, screened, selected % of pastoralist communities No. community organizations formed. % women participation in membership and board of these organizations % women beneficiaries from social and economic skill training, restocking activities, agricultural activities % poor households accessing in-kind credit No. extension cadre and ratio women/men Training received by extension cadre No. village extension agents trained, disaggregated by gender No. demonstrations and types No. beneficiaries from extension services, disaggregated by gender	Inputs: (Costs incl. contingencies) Civil works: USD 2.6 mil Equipment: USD 1 mil Training, technical assistance, studies: USD 1.2 mil Credit: USD 0.7 mil (revolving fund for vet and phytosanitary products). Grant: USD 2.6 mil Total: USD 8.1 mil	
Activities under the rural feeder roads component Construction and maintenance of approximately 500 km of rural feeder roads along trade routes **Activities under institutional support** Support to localities Support to State Government and instrumentalities Support to state coordination unit Support to Programme coordination unit	No. km of roads constructed No. km maintained Source of funding for the road maintenance: % of locality/State funding Type and no. of vehicle, equipment, training provided at locality and state level % women professionals in staffing of state coordination unit, % women professionals in staffing of the Programme coordination unit	Inputs: (Costs incl. contingencies) Civil works: USD 10.2 mil Operation and maintenance: USD 4.1 mil Total: USD 14.3 mil Inputs: (Costs incl. contingencies) Civil works: USD 0.6 mil Vehicles: USD 1.5 mil Equipment: USD 0.6 mil Training, technical assistance, studies: USD 2.9 mil Salaries: USD 3.8 mil Operation and maintenance: USD 1.5 mil Total: USD 11 mil.	

ORGANIGRAMME

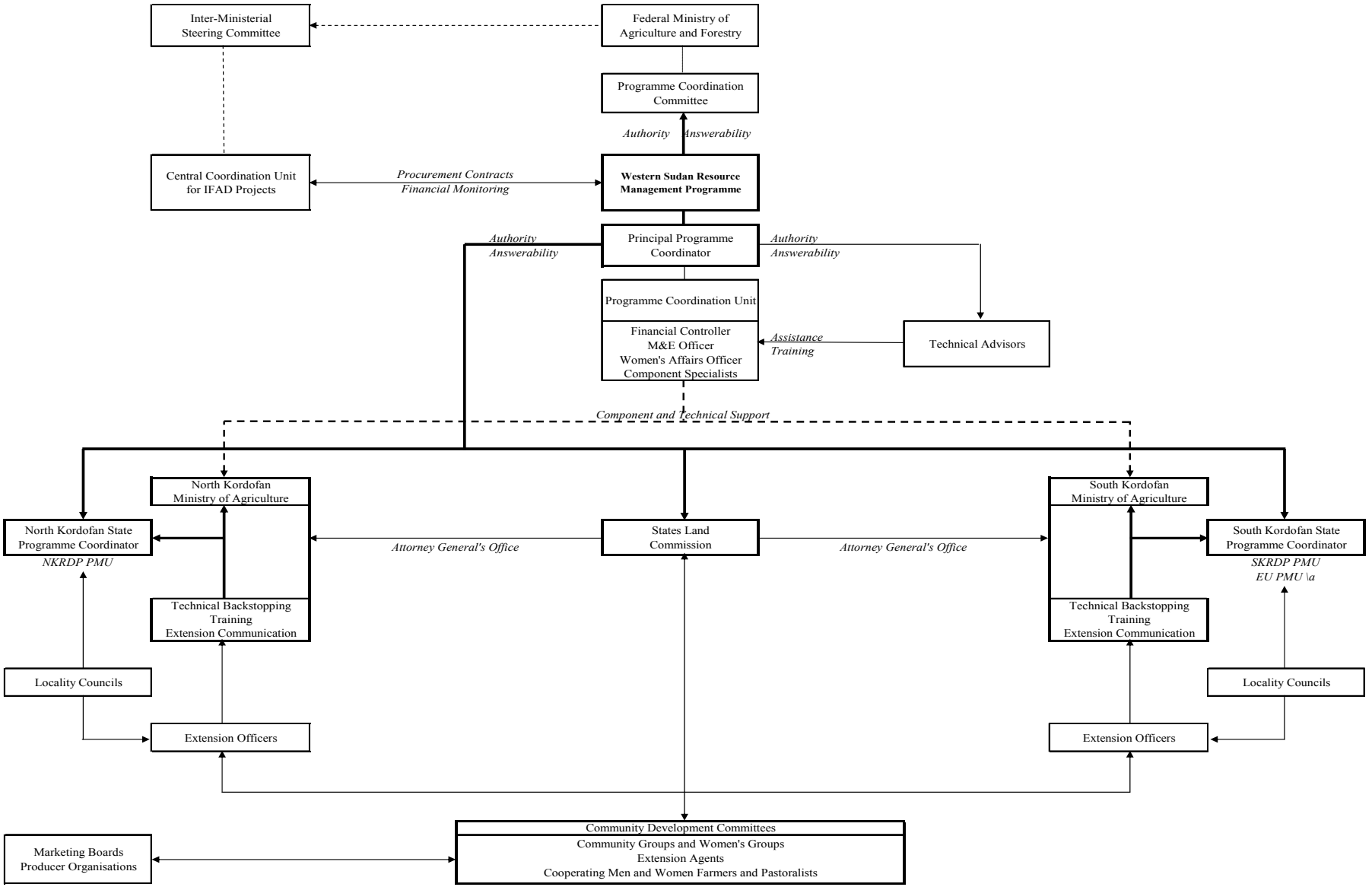

Note \a: Proposed EU Productive Capacity Recovery Programme intervention